نظام الإدارة البيئية كآلية لتطوير الأداء الإستراتيجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية
دراسة ميدانية بشركة الاسمنت عين التوتة بباتنة

د. سمير عماري جامعة سكيكدة
د. جمال الدين يخلف جامعة باتنة1

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كيفية مساهمة نظام الإدارة البيئية في تطوير الأداء الإستراتيجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، خاصة وأن العديد من هذه المؤسسات تجهل فوائد تطبيق هذا النظام وتأثيراته الإيجابية على أداءها الإستراتيجي، وذلك بدراسة حالة إحدى الشركات الصناعية الجزائرية والمتمثلة في شركة اسمنت عين التوتة بباتنة.

حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن تطبيق نظام الإدارة البيئية يؤدي إلى تطوير الأداء الإستراتيجي للشركة محل الدراسة من خلال الأثر الإيجابي الذي يتركه هذا النظام على عناصر أداءها.

الكلمات المفتاحية: نظام الإدارة البيئية، الأداء الإستراتيجي.

Summary

This study aimed to clarify how the contribution of the environmental management system in the development of the strategic performance of the Algerian industrial enterprises, especially that many of these institutions do not know the benefits of the application of this system and its effects of positive strategic performance, by examining the case of one of the Algerian industrial companies represented in the cement company from mulberry.

Where this study concluded that the application of the environmental management system would lead to the development of the strategic performance of the company to replace the study through the positive impact of the impact of this system on the elements of its performance.

Keywords: environmental management system, strategic performance.

تمهيد

تعتبر قضايا حماية البيئة من بين قضايا الساعة التي تزايد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة نظرا لما يخلفه التلوث البيئي من أضرار تصيب البشرية، وفي هذا الإطار تعتبر المؤسسات الصناعية أكبر مساهم في هذا التلوث حيث أن ما تخلفهُ من نفايات وانبعاثات غازية يؤدي إلى إفساد مكونات البيئة والتأثير على صحة الإنسان فقد أكدت عدة دراسات أن العديد من الأمراض التي يصاب بها الإنسان سببُها التلوث، وهنا تزايدت النداءات من طرف المنظمات الدولية والجمعيات والدول حول وجوب حماية البيئة من التلوث وترشيد استخدام مواردها الطبيعية، فأدى ذلك إلى ظهور مصطلح جديد يتمثل في نظام الإدارة البيئية، حيث تم وضع مواصفات للإدارة البيئية منها المواصفات البريطانية، مواصفات الإتحاد الأوروبي، مواصفات الإيزو، وتعد هذه الأخيرة الأكثر انتشارا عبر مختلف دول العالم، كما تزايد الاهتمام بتطبيق هذا النظام خاصة من طرف منظمات الدول المتقدمة التي تتزايد فيها فئة الزبائن الخضر، وذلك نظرا للمزايا التي يوفرها تطبيقه في مختلف المجالات هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر تبني هذا النظام أفضل إجراء يمكن أن تقوم به المنظمات التي تسعى إلى تطوير أداءها الاستراتيجي، من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتوضح علاقة نظام الإدارة البيئية بهذا الأداء.

أولا: الإطار العام للدراسة

1. إشكالية الدراسة

انطلاقا مما يحققه تطبيق نظام الإدارة البيئية على مستوى المؤسسات الصناعية الجزائرية من مزايا ونتائج إيجابية، تتضح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة من خلال السؤال الجوهري التالي:

كيف يمكن أن يساهم تطبيق نظام الإدارة البيئية في تطوير الأداء الاستراتيجي لشركة اسمنت عين التوتة بباتنة؟

وبغرض الإلمام بجميع النواحي التي يتضمنها السؤال الرئيسي تّم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بنظام الإدارة البيئية وما هي أنواعه؟
- ✓ ما المقصود بالأداء الإستراتيجي وما هي أبعاده؟
- ✓ ما هي عناصر الأداء الإستراتيجي التي يمكن أن يؤثر فيها نظام الإدارة البيئية؟
- ✓ ما هي المزايا التي حققتها شركة اسمنت عين التوتة بباتنة نتيجة لتطبيقها لنظام الإدارة البيئية؟

2. أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الموضوع الذي تتناوله، حيث يُعد موضوع نظام الإدارة البيئية من بين المواضيع حديثة التطبيق في حقل المؤسسات الصناعية الجزائرية، باعتبار تواجد هذه الأخيرة في محيط شديد المنافسة وسريع التغير، وهو ما يحتم عليها أكثر من أي وقت مضى، ضرورة العمل على مواكبة كافة التطورات والتغيرات المحيطة بها، ومن هنا أدركت المؤسسات الصناعية الجزائرية أهمية تطبيق نظام الإدارة البيئية وذلك بهدف تحقيق أهدافها بأعلى كفاءة وفعالية ممكنتين، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على أدائها الإستراتيجي، وهذا ما تركز عليه هذه الدراسة، ألاّ وهو كيفية مساهمة نظام الإدارة البيئية في تطوير الأداء الإستراتيجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية وذلك بدراسة حالة شركة اسمنت عين التونة بباتنة.

3. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

- التعرف على الإطار المفاهيمي لنظام الإدارة البيئية؛
- التعرف على بعض المفاهيم الأساسية للأداء الإستراتيجي؛
- إبراز شكل الممارسات الفعلية لنظام الإدارة البيئية على مستوى المؤسسات الصناعية؛
- استكشاف حقيقة نظام الإدارة البيئية في إحدى الشركات الصناعية الجزائرية والمتمثلة في شركة اسمنت عين التوتة بباتنة، وإبراز تأثيراته على أدائها الإستراتيجي؛
- تقديم توصيات من شأنها أن تساهم في ضمان التطبيق العملي والصحيح لنظام الإدارة البيئية في المؤسسات الصناعية الجزائرية بصفة عامة، وشركة اسمنت عين التوتة بباتنة على وجه الخصوص.

4. منهج الدراسة

بالنظر إلى طبيعة الدراسة وأهدافها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل الدراسة المعمقة والتحليل الشامل لمساهمة تطبيق نظام الإدارة البيئية في تطوير الأداء الإستراتيجي لشركة اسمنت عين التوتة بباتنة، من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من المصادر والمراجع، وأيضا البيانات التي تم الحصول عليها من طرف الشركة محل الدراسة.

ثانيا: الإطار النظري للدراسة

1. نظام الإدارة البيئية

يُعد نظام الإدارة البيئية اتجاها جديدا في الإدارة، لأنه يقوم على أسس ومبادئ تجهلها العديد من المنظمات، من هذا المنطلق سيتم من خلال هذا المحور بيان مفهوم نظام الإدارة البيئية ومزاياه وأنواعه.

1.1. مفهوم نظام الإدارة البيئية

قدم الباحثون عدة تعاريف لنظام الإدارة البيئية فمنهم من عرفه على أنه عبارة عن:

- دورة مستمرة للتخطيط، التطبيق، المراجعة، التطوير للأنشطة التي تتخذها المؤسسة لغرض الإيفاء بالتزاماتها البيئية[1].
- جزء من نظام الإدارة الكلي الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات، والإجراءات والعمليات، والموارد لتطوير وتنفيذ وتحقيق والمراجعة والمحافظة على السياسات البيئية[2].
- مجموعة من الإجراءات والخطوات التي تتخذها المؤسسة بهدف تقييم أثر نشاطاتها أو منتجاتها أو كلاهما على البيئة، وذلك من خلال إنشاء النظام الإداري الذي سيعمل على تقليل هذا الأثر عبر الزمن[3].
- ذلك النظام الفرعي من النظام الأكبر (المؤسسة) والذي يستخدم كأداة فاعلة للمحافظة على الديمومة والتطور من خلال الوظائف الممنوحة له فعليا والذي يؤدي تطبيقه عمليا إلى جعل الإدارة تبدو كحلقة وصل بين المؤسسة والبيئة الطبيعية بكل محتوياتها لتلاءم استمرار توافق النظامين معا بلا وجود للنزاعات بينهما[4].
- إطار عملي نظامي يهدف إلى إدخال الإدارة البيئية ضمن نشاط المنظمة ومنتجاتها وخدماتها[5]

من خلال التعاريف آنفة الذكر، يمكن القول أن نظام الإدارة البيئية هو: عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتي توضع من أجل تحسين أداء المؤسسة في مجال حماية البيئة من التلوث البيئي وتضمن استغلالاً رشيداً للموارد الطبيعية.

2.1.مزايا تطبيق نظام الإدارة البيئية

إن لتطبيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية عدة فوائد تعود على المؤسسة وعلى أصحاب المصلحة (الموظفين، العملاء، المجتمع) في الوقت نفسه، ويمكن ذكر البعض من هذه الفوائد في الآتي:[6]

أ- رفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف: إن التنافسية في الأسعار لها علاقة مباشرة بالإنتاجية فكلما كانت إنتاجية المؤسسة أعلى وكانت تكاليفها أقل ستتمكن من تحديد أسعار إما أقل من منافسيها بقبول أقل هامش من الربح، أو أن تختار أن تبيع بنفس سعر البيع لدى المنافسين وتحقق بذلك هامش ربح أعلى، وفي هذا المجال يساعد نظام الإدارة البيئية المؤسسة الصناعية على تخفيض تكاليفها ويساهم في زيادة الإنتاجية من خلال تحقيق الآتي:

- ترشيد استخدام الموارد وتقليل هدر الطاقة؛
- تقليل نسبة المعيب في الإنتاج؛
- زيادة كفاءة أداء العاملين بفضل البرامج التدريبية وانتقاء الكفاءات؛
- تحسين العلاقة مع الموردين؛
- زيادة إنتاجية العاملين بجعل محيط العمل مناسب بيئيا، إذ أشارت بعض الدراسات مؤخرا إلى أن الأبنية المناسبة بيئيا يمكن أن تزيد من إنتاجية العاملين إلى 15%؛

- التخفيض في استهلاك الطاقة والموارد الأخرى؛
- خفض النفايات وإعادة استخدامها وتدويرها وبالتالي خفض نفقات التخلص منها؛
- خفض أعباء النقل والتخزين نتيجة ترشيد استهلاك الموارد؛
- انخفاض الأعباء المالية والجزاءات المفروضة بسبب التلوث نضير التقليل من الملوثات، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض مصاريف التأمين والتعويضات عن الأضرار البيئية؛
- الاستثمار في رأس المال الثابت: يؤدي التركيز على التدابير الوقائية لآثار التلوث إلى خفض الاستثمار في مستلزمات التدابير العلاجية؛
- تقليل تكاليف التدريب على المدى الطويل؛
- اتخاذ القرارات المناسبة حيث أن نظام الإدارة البيئية يساعد على تقييم التكاليف والأرباح المرتبطة بالتحسينات[7]؛
- الاستفادة من مزايا تمويلية: يمكن أن تستفيد المؤسسات نضير التزامها بالتشريعات البيئية من قروض وتسهيلات ائتمانية من المصارف أو تتحصل على إعانات حكومية.

ب- تحقيق فوائد في مجال التسويق: تمتلك المؤسسات التي تنتج منتجات غير مضرة بالبيئة حصة سوقية أكبر لكونها تساعد الزبائن على تحقيق أهدافهم البيئية. وهنا يأتي دور الملصقات البيئية والإعلان والإفصاح البيئيين في نشر المعلومات حول الجوانب البيئية لمنتجات المؤسسة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين سمعة المؤسسة لدى الجمهور ومن ثم إلى زيادة الإقبال على منتجاتها ويساهم في فتح منافذ تسويقية جديدة لها، وكنتيجة لذلك يزداد حجم مبيعات المؤسسة وربحيتها مقارنة مع المؤسسات التي لا تأخذ بالحسبان الاعتبارات البيئية.

في هذا الصدد تشير دراسة ألمانية بأن الحصة السوقية لشركة (Sony) العالمية قد انخفضت بنسبة 11% في مجال التلفزيونات مقابل زيادة بنسبة 57% لشركة (Nokia) بسبب نشر مجلة المستهلك الألماني تقييما حول التلفزيونات اعتبرت فيه تلفزيونات (Nokia) الأفضل بيئيا.

ت- تحقيق فوائد في المجال الإداري: أكدت الدراسات أن تطبيق نظام الإدارة البيئية يحقق جملة من المنافع تؤثر بشكل إيجابي في مجال تحسين أداء الوظائف الإدارية بالمؤسسة ومن أبرز مظاهر هذا التحسين ما يلي:

- زيادة رضا العاملين حيث أن مشاركة العاملين في تنفيذ متطلبات نظام الإدارة البيئية يزيد من وعيهم بأهمية الشأن البيئي ويرفع من معنوياهم مما ينعكس على رضاهم الوظيفي؛
- تحسين الإجراءات المتبعة من قَبل في مجال الإدارة البيئية؛
- الاستفادة من مراجعة الإدارة لأنظمة البيئة داخليا كآلية إدارية متميزة تسهم في التحسين المستمر للأداء البيئي للمؤسسة؛
- تشجيع التعاون والتنسيق بين إدارات المؤسسة المختلفة، وتحسين الاتصالات الداخلية. وكذلك تحسين قنوات الاتصال بين المؤسسة والجهات الحكومية المتخصصة في مجال حماية البيئة[8]؛
- الوعي الإداري المسبق للمشاكل سوف يقدم أفضل فرصة للحل الكفء[9] ؛
- تعرف العاملين الجدد على الأعمال المطلوبة منهم بسرعة بفضل التوثيق الواضح للمسؤوليات والصلاحيات ولتعليمات العمل.

ث- تحقيق فوائد اجتماعية وبيئية: من خلال:[10]

- حماية الأنظمة البيئية الطبيعية؛
- ترشيد استخدام الموارد الطبيعية (المياه، الطاقة،...)؛
- تقليل كمية النفايات؛
- تقليل المخاطر المؤثرة على صحة وأمن الإنسان والناتجة عن الانبعاثات والإصدارات الصناعية؛
- تحسين صحة الإنسان في العمل؛
- تحسين الصورة العامة للمؤسسة أمام مجتمعها وقواه الفاعلة في مجال حماية المستهلك؛
- تحسين أداء العاملين من خلال رفع الروح المعنوية والرضا لديهم[11]؛
- المساهمة في الوصول إلى التنمية المستدامة للمجتمع[12]؛
- المساهمة في معالجة مشاكل الاحتباس الحراري وثقب الأوزون التي أصبحت تهدد مستقبل الأجيال القادمة.

3.1.أنواع نظام الإدارة البيئية

تصنف أنظمة الإدارة البيئية إلى الأنواع التالية والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: أنواع نظام الإدارة البيئية

اسم النظام	رمزه	تاريخ النشأة	هيئة الإصدار	المواصفة التي تم اشتقاقه منها
نظام المواصفة البريطانية	BS-7750	1992	هيئة المواصفات البريطانية	المواصفة البريطانية BS-7750
نظام الإدارة والمراجعة البيئة الأوروبي	EMAS	1995	الإتحاد الأوروبي	/
نظام الإيزو	ISO14001	1996	المنظمة الدولية للقياس ISO	مواصفة إدارة الجودة ISO 9000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: نجم العزاوي وعبد الله حكمت النقار: استراتيجيات ومتطلبات وتطبيقات نظام الإدارة البيئية، ط2، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص 202-209.

إن هيئة المواصفات البريطانية تعد أول هيئة أصدرت مواصفات لنظام الإدارة البيئية، حيث في سنة 1992 ظهر أول إصدار لهذا النظام حسب المواصفات الدولية BS-7750 والتي تم تطبيقها في 200 منشأة صناعية، ثم تم تعديل هذه المواصفة في فيفري 1994[13]، وقد أنشأت هيئة المواصفات البريطانية المواصفة BS-7750 انطلاقا من مواصفة الجودة BS-7750 إلا أنه بعد تطبيق نظام الإدارة البيئية حسب المواصفات البريطانية لوحظ بأنه نظام غير فعال نظرا لضعف تأثيره، حيث أُقر ذلك من قبل صانعي القرار بالمؤسسات المطبقة له، لتظهر بعد ذلك الواصفات الأوروبية EMAS في سنة 1995 بعدما أدرك مدى أهمية الإدارة البيئية كجزء لا يتجزأ من هيكل الإدارة السليمة، كما تمت المصادقة على هذه المواصفة من قبل القانون الأوروبي لتأمين أداء بيئي إيجابي، ومع ذلك فإن النظام الأكثر إنتشارا وقبولا في أغلب الشركات العالمية هو نظام سلسلة المواصفات الدولية الإيزو رقم 14001[14]. حيث تعتبر شهادة الإيزو رقم 14001 بمثابة رمز أو رخصة تجارية والتي تثبت بأن المؤسسة الحاملة لها تراعي في نشاطاتها خصوصيات الإنتاج النظيف من المخلفات السلبية على البيئة[15].

كما تجدر الإشارة إلى أن النظامين السابقين (نظام الإدارة والمراجعة البيئية الأوروبيEMAS) يشتركان في أن كل منهما يتطلب لمن يرغب في التسجيل أن يضمن العناصر التالية:[16]

- التحسين المستمر في الأداء البيئي؛
- الإلتزام بالقوانين والتشريعات البيئية.

2. مفاهيم أساسية حول الأداء الإستراتيجي

يعتبر موضوع الأداء الإستراتيجي من المواضيع الأساسية في نظريات السلوك التنظيمي بشكل عام والتنظيم الإداري بشكل خاص، نظراً لما يمثله من أهمية في الوصول إلى الأهداف المنشودة للمؤسسات الإقتصادية بمختلف أنواعها، والتي تُعد المؤسسات الصناعية واحدةٌ منها، من هذا المنطلق سيتم من خلال هذا المحور التطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية حول الأداء الإستراتيجي من حيث مفهومه وأبعاده وأسسه.

1.2.مفهوم الأداء الإستراتيجي

لقد عُرف الأداء الإستراتيجي بالعديد من التعاريف، من أهمها التالي:

- هو مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها الإستراتيجية والتي تعبر بدورها على الاحتياجات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية لمختلف أصحاب المصالح[17]؛
- هو إنعكاس لقدرة المنظمة على الإيفاء بمتطلبات بيئيتها الداخلية (مثل الموارد) والخارجية (مثل رضا الزبون وولائه، المسؤولية الإجتماعية) على مستوى المديين القريب والبعيد مقارنة بالمنافسين في إطار تبني استراتيجيات معينة[18].
- هو نتيجة لكافة العمليات والمراحل الإستراتيجية المختلفة، والتي تعد بمثابة مرآة الإدارة الإستراتيجية في المنظمة[19].

من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول أن الأداء الإستراتيجي هو: عبارة عن مدى تحقيق المنظمة لأهدافها الإستراتيجية، والتي هي بدورها أهداف بعيدة المدى.

2.2.أبعاد الأداء الإستراتيجي

نظرا لارتباط مفهوم "الأداء الإستراتيجي" بمدى نجاح المنظمة وقدرتها على تحقيق أهدافها الإستراتيجية، فإن هذا الأداء يشتمل الأبعاد التالية:

أ- البعد التشغيلي: هذا البعد يفترض مقاييس أداء تشغيلية من خلال حصة السوق وتقديم منتج جديد إضافة إلى ما يتعلق بالقيمة المضافة للزبائن والإبتكار وتحسين العمليات[20].

ب- البعد الإجتماعي: أو ما يسميه البعض برضا أصحاب المصالح، أي الأداء الذي يأخذ في الحسبان رضا أصحاب المصالح من عاملين ومجهزين وزبائن ومجتمع...الخ[21].

كما حددت لجنة المجلس القومي للمحاسبين أربعة مجالات رئيسية للأداء الإجتماعي وهي كما يلي:[22]

- الأنشطة ذات الفائدة للجمهور العام، كالأنشطة الخيرية الصحية...الخ، والتي تهدف إلى تطوير المجتمع؛
- الموارد البشرية، أي الأداء الإجتماعي الموجه نحو العاملين، على سبيل المثال: برامج التدريب، ظروف التشغيل، منافع العاملين؛
- الأنشطة الموجهة نحو تخفيف أو منع التلوث البيئي، كتلوث الماء والهواء والتلوث الضوضائي، وحماية الموارد النادرة، أي المساهمات البيئية؛

▪ مساهمات المنتج أو الخدمة مثل: الإهتمام بالمستهلك خاصة فيما يتعلق بجودة المنتج والتغليف والإعلان التجاري، وتوفير خدمة ما بعد البيع وحماية المنتج من التقليد.

ت- البعد الإقتصادي: ويتمثل في كل من الجانب الإنتاجي والخدمي، الجانب التسويقي، الجانب المالي.

ث- البعد المجتمعي: ويتمثل في كل من جانب المجتمع الذي تنشط فيه المؤسسة، جانب متطلبات العمـــال والنقابـــات، جانب الزبائن.

ج- البعد البيئي: ويتمثل في كل من جانب إستهلاك المواد والمياه، جانب استهلاك الطاقة، جانب التلوث البيئي.

انطلاقا مما سبق يمكن تلخيص أبعاد الأداء الإستراتيجي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): أبعاد الأداء الإستراتيجي

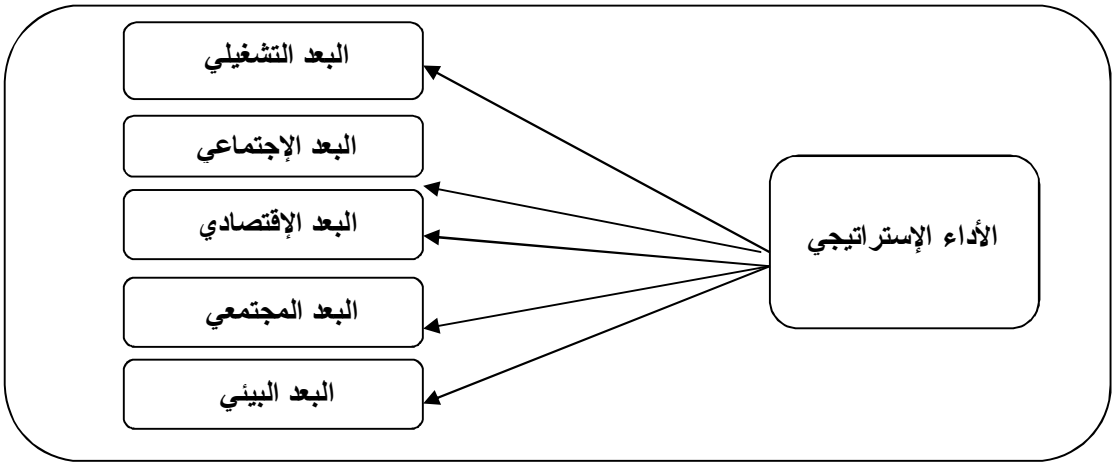

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجانب النظري

3.2. أسس الأداء الإستراتيجي

يبنى الأداء الإستراتيجي على مجموعة من الأسس أو القواعد تتمثل في:

أ. بيان الرسالة: يتمثل في تلك الخصائص الفريدة للمنظمة والتي تميزها عن غيرها من المنظمات المماثلة لها، كما أن هذا البيان يعبر عن الصورة الذهنية التي ترغب المنظمة في إسقاطها على أذهان الأفراد[23].

ب. القيم: هي كل ما يتعلق بالأفكار والمعتقدات التي يقتسمها الأفراد وتقود سلوكاتهم لتحقيق الإنسجام الذي يعكس كفاءة المؤسسة[24]. مثل:

- التوجه نحو تحقيق الأهداف المطلوبة؛
- العمل الجماعي؛
- إتقان العمل.

ت. الرؤية: هي عبارة عن الوضع المستقبلي الذي ترغب المنظمة في الوصول إليه، فهي عبارة عن طموح ورغبة وتحدي في وقت واحد[25].

ث. الأهداف الإستراتيجية: هي عبارة عن النتائج التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها والتي ترتبط مباشرة برؤية المنظمة[26]. وبمعنى آخر أن المنظمة بعد تحديديها لرؤيتها الإستراتيجية تقوم بتحديد الأهداف التي من خلالها ستحقق هذه الرؤية، وعليه سميت هذه الأهداف بالأهداف الإستراتيجية.

ج. الإستراتيجية: هي عبارة عن جملة من القرارات والأنشطة التي يتم اختيارها من اجل تحقيق أهداف بعيدة المدى.

3.علاقة نظام الإدارة البيئية بالأداء الإستراتيجي

من خلال هذا المحور سيتم توضيح علاقة نظام الإدارة البيئية بعناصر الأداء الإستراتيجي، وذلك من خلال التركيز على أربعة عناصر رئيسية، العنصر الأول يتعلق بعنصر النمو والتعلم، أما الثاني فيتعلق بعنصر العمليات الداخلية، أما الثالث فيتعلق بعنصر العملاء أما الرابع والأخير فيتمثل في العنصر المالي.

1.3. علاقة نظام الإدارة البيئية بعنصر التعلم والنمو

إن المنافسة الحالية تتطلب من المنظمات أن تتبنى عمليات التعلم لرفع قدراتها، فالتعلم يسهم في بناء قاعدة أساسية للمنظمة تمكنها من تحقيق أهدافها، وبالطبع فإن ذلك يتطلب الاستثمار في الموارد البشرية والأنظمة والتكيف التنظيمي أي الإجراءات التنظيمية[27]، وعليه فإن من بين الأبعاد الأساسية لمحور التعلم والنمو هناك بعدي الإجراءات التنظيمية والعاملين، ويمكن توضيح علاقة نظام الإدارة البيئية بهاذين البعدين كما يلي:

أ- علاقة نظام الإدارة البيئية ببعد الإجراءات التنظيمية: إن تبني المنظمة لنظام الإدارة البيئية يمكنها من الحصول على اجراءات جديدة تساهم في نموها وتحقيق أهدافها، ويمكن التطرق إلى أهم هذه الإجراءات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): علاقة نظام الإدارة البيئية ببعد الإجراءات التنظيمية

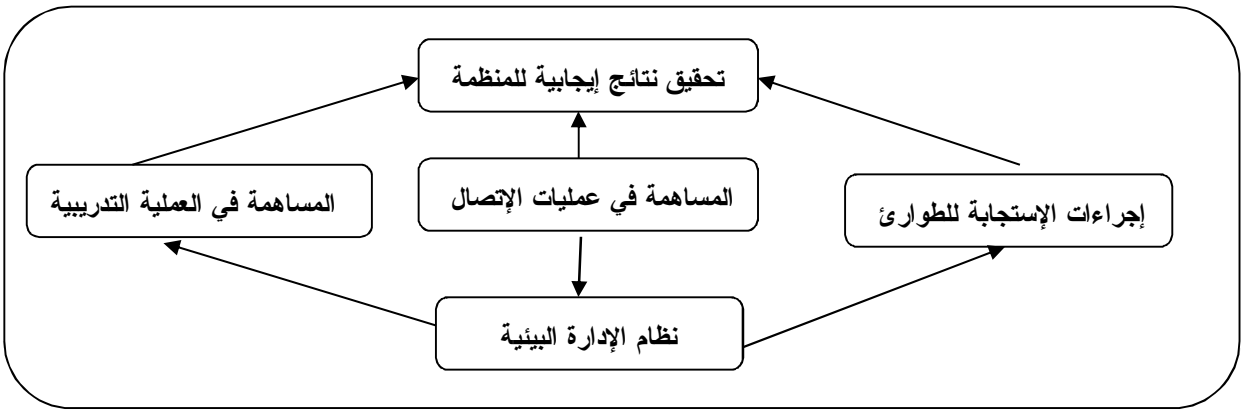

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على: إبراهيم الخلوف الملكاوي: إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص 161،160.

ب- علاقة نظام الإدارة البيئية ببعد العاملين: يمكن توضيح ذلك من خلال مساهمة نظام الإدارة البيئية في:

- تحقيق رضا العاملين[28] ورفع روحهم المعنوية؛
- التأثير على صحة العاملين من خلال تخليصهم من الأمراض النفسية كالإكتئاب والقلق واللذان سببهما فقي الغالب بيئة العمل الملوثة؛
- الإستعداد للطوارئ ومواجهتها[29]؛
- المساهمة في الحفاظ على حياة العمال[30]؛
- تخفيض عدد العمال المحالين على التقاعد المبكر لظروف صحية؛
- تَبني المنظمة لإجراءات التحكم في النفايات سواء الصلبة أو السائلة؛
- استبدال المواد الأولية الخطيرة بمواد غير ضارة؛
- التقليل من الانبعاثات وإجراءات التعامل معها؛

- استخدام الطاقة النظيفة أو المتجددة بدل المشتقات النفطية؛
- وجود أجهزة قياس الملوثات يجعل بيئة العمل أكثر أمنا؛
- التقليل من عدد الحوادث المهنية عن طريق الحد من تلوث المنظمة، حيث أن التلوث يساهم في تقليل تركيز العاملين، كما يساهم في تدهور صحتهم الأمر الذي يؤدي إلى نقص كفاءة العامل وبالتالي الوقوع في خطر الإصابة بالحوادث؛
- التخوف من بيئة العمل الملوثة لدى المنظمات المنافسة والغير مطبقة لنظام الإدارة البيئية.

2.3. علاقة نظام الإدارة البيئية بعنصر العمليات الداخلية

يمكن توضيح علاقة نظام الإدارة البيئية بعنصر العمليات الداخلية من خلال الأبعاد التالية:

أ- علاقة نظام الإدارة البيئية ببعد عملية الابتكار: من خلال عملية الابتكار تقوم عادة وحدة البحث والتطوير في المنظمة بإيجاد سلع أو خدمات تلبي حاجات المستهلكين الظاهرة والكامنة، لذا على المنظمة البحث دوما عن الحاجات الجديدة للمستهلكين ثم القيام بتصميم المنتجات أو الخدمات لها، ففي العصر الحالي تكسب العديد من المنظمات الميزة التنافسية من خلال الاهتمام المتواصل بالمنتجات والخدمات الإبداعية، مما أدى بها إلى المزيد من الإنفاق على عمليات البحث والتطوير أكثر من الإنفاق على العمليات التشغيلية[31]، ويعتبر نظام الإدارة البيئية مساهما فعالا في عملية الابتكار وذلك من خلال تطوير المنتجات الحالية بإضفاء الإبداع البيئي عليها بالإضافة إلى صنع منتجات جديدة تتمثل في المنتجات الخضراء.

ب- علاقة نظام الإدارة البيئية ببعد عملية التشغيل: يقصد بعملية التشغيل عمليات الإنتاج وتسليم المنتجات والخدمات للعملاء[32]، ويؤدي تبني المنظمة لنظام الإدارة البيئية إلى التأثير على بعد عملية التشغيل من خلال النقاط التالية:

- التقليل من أعمال الصيانة؛
- تقليل الهدر في المواد الأولية والطاقة وتخفيض التكاليف الإنتاجية عبر أسس الإبداع البيئي؛
- التوسع في العمليات الإنتاجية من خلال الحصول على المزيد من الرخص التي تسلمها الدولة للمستثمرين والتي تتعلق بمدى التأثير البيئي، الأمر الذي يؤدي إلى بناء مراكز إنتاجية قريبة من مصادر المواد الأولية.

ت- علاقة نظام الإدارة البيئية ببعد خدمات ما بعد البيع: تقوم بعض المنظمات في إطار تبنيها لنظام الإدارة البيئية بعملية جمع أو شراء ما تبقى من المنتجات بعد استهلاكها قصد إعادة تدويرها، في حين تقوم بعض المنظمات التي تبنت النظام بأعمال صيانة لمنتوجاتها في حالة إذا بدأت هذه المنتوجات في إطلاق ملوثات تفسد البيئة مثل المركبات التي تنبعث منها غازات بعد حدوث عطب في إحدى أجزائها.

3.3. علاقة نظام الإدارة البيئية بعنصر العملاء

إن لعنصر العملاء أربعة أبعاد أساسية تتمثل في كل من رضا العملاء، الاحتفاظ بالعملاء الحاليين، اكتساب عملاء جدد، الحصة السوقية ، ولهذه الأبعاد علاقة بنظام الإدارة البيئية والتي يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): الأبعاد الأساسية لعنصر العملاء وعلاقتها بنظام الإدارة البيئية

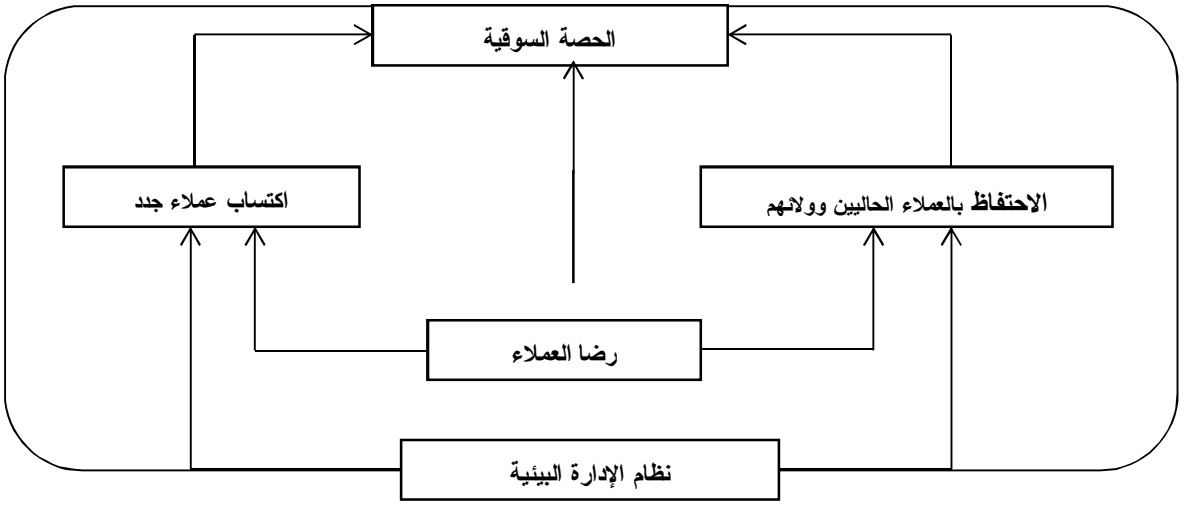

المصدر: وائل محمد صبحي إدريس وطاهر محسن منصور الغالبي: سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي –أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الجزء الأول، ط1، دار وائل، عمان، الأردن، 2009، ص 202.

4.3. علاقة نظام الإدارة البيئية بالعنصر المالي

يمكن توضيح علاقة نظام الإدارة البيئية بالعنصر المالي من خلال البعدين التاليين:

أ- علاقة نظام الإدارة البيئية ببعد زيادة الإيرادات: يمكن القول بأن نظام الإدارة البيئية يساهم في زيادة إيرادات المنظمات المطبقة له من خلال النقاط التالية:

- تخليص المنظمة من المنافسة السعرية؛
- استقطاب عملاء جدد يتمثلون في فئة الزبائن الخضر[33]؛
- إرتفاع أسعار أسهم المنظمة؛
- إيرادات تحويل المخلفات الصلبة للإنتاج إلى منتجات وكذلك إيرادات تدوير النفايات الصلبة أو السائلة؛
- تقديم منتجات جديدة تتمثل في المنتجات الخضراء والخدمات الخضراء[34]؛
- إيجاد أسواق جديدة ، والتي قد تكون محلية أو خارجية، أو الحصول على نصيب أكبر من هذه الأسواق، حيث أن نظام الإدارة البيئية يساهم في التغلب على عوائق التجارة في المعاملات التجارية.

ب- علاقة نظام الإدارة البيئية ببعد تخفيض التكاليف:

إن نظام الإدارة البيئية يساهم في تخفيض تكاليف المنظمات من خلال النقاط التالية:

- التخلص من الضرائب والرسوم الخضراء[35]؛
- التخلص من الغرامات الجزائية؛
- التقليل من تكاليف المخلفات؛
- تخفيض تكلفة العلاج الطبي[36]، حيث أن العديد من المنظمات تنفق أموالا كثيرة في سبيل علاج عمالها المتضررين من تلوث بيئة العمل؛
- تخفيض التكاليف الناتجة عن ترشيد استهلاك الطاقة؛
- خفض التكلفة المصاحبة لوقوع الحوادث من تأمينات اجتماعية للعمال وإجازات؛

▪ تخفيض الخسائر الناجمة عن الحوادث ذات الآثار البيئية خارج حدود المنظمة، إضافة إلى خفض الرسوم التي تطلبها شركات التأمين[37]، وذلك نظرا لانخفاض احتمالات وقوع الأضرار بسبب احتواء نظام الإدارة البيئية على إجراءات الاستجابة للطوارئ وغيرها من الإجراءات.

من خلال ما سبق يمكن القول أن تطبيق نظام الإدارة البيئية يؤدي إلى الرفع من مستوى الأداء الاستراتيجي للمؤسسات الصناعية.

ثالثا: الدراسة الميدانية بشركة اسمنت عين التوتة بباتنة

بعد أن تم التطرق في الإطار النظري لكل من نظام الإدارة البيئية والأداء الإستراتيجي والعلاقة بينهما، سيتم في هذا المحور التطبيقي دراسة حالة إحدى الشركات الصناعية الجزائرية والمتمثلة في شركة إسمنت عين التوتة التي تبنت نظاما للإدارة البيئية منذ سنة 2005 وهو مصمم وفقا للمواصفات الدولية (iso 14001)، ولقد تحصلت الشركة على شهادة المطابقة مع هذة المواصفة أو ما يسمى بشهادة (الإيزو 14001: 2004) وهي آخر إصدار للمنظمة العالمية للتقييس في مجال حماية البيئة والذي كان في سنة 2004.

1. لمحة تعريفية عن شركة إسمنت عين التوتة

شركة إسمنت عين التوتة هي مؤسسة اقتصادية عمومية تابعة للمجمع الوطني لإسمنت الجزائر، تم إنشاؤها سنة 1986 وهي تعتبر شركة ذات أسهم (شركة مساهمة SPA)، ويقدر رأس مالها بـ: 2.250.000.000 دينار جزائري، وتسير من طرف مجلس إدارة الشركة، ويتواجد مقرها بشارع بن فليس بلدية باتنة، وتتمثل منتوجاتها في ما يلي:

▪ الرمل من نوع (0/4)؛

▪ الحصى بعدة أنواع (8/15، 15/25، 25/50، 4/8)؛

▪ إسمنت من نوع (CPA-CEM I 42,5 ES) وهو مصنوع من أجل البيئات الصعبة (مثل أعمال الصرف الصحي، الأساسات تحت الأرض، أماكن تواجد المياه)، كما يعتبر هذا النوع من الإسمنت مضادا للأملاح، ولقد تم صنعه طبقا للمواصفات (NA 433 :2002)؛

▪ إسمنت من نوع (CPJ-CEM II/A 42,5) ويسمى بإسمنت بورتلاندي مركب، وهو إسمنت مصنوع طبقا للمواصفات الجزائرية (NA 442 :2000)؛

▪ إسمنت من نوع (CPJ-CEM III/A 32,5) وقد تم صنعه طبقا للمواصفات الجزائرية (NA 442 :2000) كما تحصل على علامة تاج من قبل المعهد الوطني للتقييس (IANOR) التابع لوزارة الصناعة؛

أما عن فروع الشركة فنذكر ما يلي:

▪ مقر المديرية العامة الكائن ببلدية باتنة؛

▪ وحدة إنتاج الإسمنت، بلدية تيلاطو، دائرة سقانة، ولاية باتنة؛

▪ وحدة توزيع الإسمنت، بلدية تقرت، ولاية ورقلة؛

▪ وحدة توزيع الإسمنت بسكرة؛

▪ وحدة إنتاج الحصى، بلدية تيلاطو، دائرة سقانة، ولاية باتنة.

وبخصوص تسمية الشركة نسبة إلى مدينة عين التوتة رغم تواجد وحدة إنتاجها ببلدية تيلاطو، دائرة سقانة فالأمر يعود إلى التقسيم الإداري القديم، حيث كانت بلدية تيلاطو تابعة إقليميا لدائرة عين التوتة، وتتواجد تلك الوحدة على مسافة 50 كلم على مدينة باتنة، وتقع على الطريق الوطني رقم 28 الرابط بين دائرة عين التوتة ودائرة بريكة وتقدر مساحتها بـــــ 20 هكتار، أما عن تاريخ إنشاء الشركة فيعود إلى يوم 25 ماي 1983، حيث تم إبرام عقد بين المؤسسة الجهوية للإسمنت ومشتقاته بالشرق وشركة البناء الدانماركية، وتقدر مدة إنجاز الشركة بـــــ: 32 شهرا، حيث بدأت الأشغال في يوم 28 نوفمبر 1983 وانتهت في يوم 27 جويلية 1986 وكانت أول تجربة للإنتاج بتاريخ 3 سبتمبر 1986، إلا أن الطاقم المسير آنذاك كان أجنبيا إلى غاية سنة 1992 حيث استلم الطاقم الجزائري زمام التسيير.

تُنتج الشركة الإسمنت بجودة عالية، ويتم مراقبته بشكل دوري من طرف مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء بغية التأكد من استمرار احترام المعايير الخاصة بمواد البناء، وكذلك من طرف المركز الوطني للدراسات والبحوث المدمجة للبناء وتتم عملية المراقبة بشكل فجائي، كما تحاول الشركة الالتزام بأعلى معايير الجودة العالمية طبقا لمواصفات الإيزو رقم 17025 والمواصفات الإيزو رقم 9000، وقد تحصلت الشركة على عدة شهادات في الجودة نذكرها في ما يلي:

- شهادة الإيزو رقم 9002؛
- شهادة الإيزو رقم 9001؛
- شهادة عن الجائزة الجزائرية للجودة من طرف وزير الصناعة.

2. دوافع تطبيق الشركة لنظام الإدارة البيئية

تتمثل الدوافع التي جعلت شركة اسمنت عين التوتة تتبنى نظاما للإدارة البيئية فيما يلي:

أ- وعي الشركة بأهمية نظام الإدارة البيئية: حيث أن إتخاذ قرار بتطبيق نظام الإدارة البيئية لا يكون إلا بعد إقتناع الإدارة العليا للشركة بمنافع وفوائد هذا النظام والتي نذكر من بينها ما يلي:

- تحسين صورة وسمعة الشركة؛
- حماية مكونات البيئة من ماء وهواء وتربة والتي كانت تعاني طيلة 20 سنة من مختلف ملوثات الشركة؛
- إكتساب ميزة تنافسية جديدة حيث أن الشركة كانت تعرف أن وضع علامة إيزو البيئة على أكياس الإسمنت سيكون له أثر إيجابي على تزايد الطلب على منتوجاتها مستقبلاً؛
- الإستجابة لمطالب العمال فيما يخص تحسين ظروف العمل المادية وحمايتهم من الأمراض التي تسببها الملوثات الموجودة بالشركة؛
- حماية المجتمع من مختلف الأمراض التي تسببها صناعة الإسمنت خاصة بعد وصول معلومات إلى الشركة بوجود 600 شخص يعانون من الربو ويقطنون بالمدن القريبة من الشركة؛
- الإستجابة لضغوطات الأجهزة الحكومية (المديرية الولائية للبيئة، البلدية، الولاية) فيما يخص تحسين الأداء البيئي للشركة.

ب- سياسة الشركة: والتي هي مبنية على مسايرة المستجدات على الساحة الوطنية والدولية فتاريخ الشركة حافل بالإنجازات والتي هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): إنجازات الشركة في مجالات الجودة والبيئة وسلامة العاملين

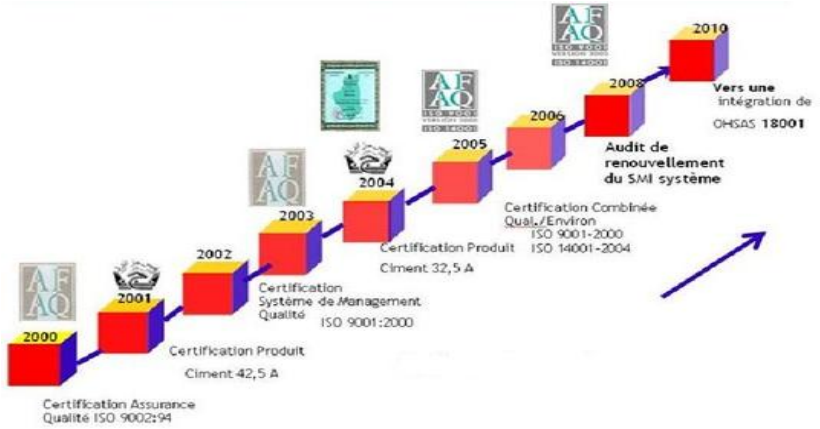

المصدر: الموقع الإلكتروني للشركة: (http://www.scimat.dz/?action=presentation&lang=ar)، تم عليه بتاريخ: 2017/6/28.

يلاحظ من الشكل رقم (04) أن للشركة عدة إنجازات، يمكن ذكرها كما يلي:

- الحصول على شهادة تأكيد الجودة (الإيزو 9002 إصدار 1994) وذلك في سنة 2000 من طرف المنظمة العالمية للتقييس (AFAQ)؛
- الحصول على شهادة الحق في وضع علامة " تاج " للإسمنت الذي من نوع (42,5 A) وذلك في سنة 2001 من طرف المعهد الجزائري للتقييس (IANOR) التابع لوزارة الصناعة؛
- الحصول على شهادة نظام إدارة الجودة (الإيزو 9001 إصدار 2000) وذلك في سنة 2003 من طرف المنظمة العالمية للتقييس (AFAQ)؛
- الحصول على شهادة الحق في وضع علامة " تاج " للإسمنت الذي من نوع (32,5 A) وذلك في سنة 2001 من طرف المعهد الجزائري للتقييس (IANOR) التابع لوزارة الصناعة؛
- الحصول على الجائزة الجزائرية للجودة وذلك سنة 2004 من طرف وزير الصناعة؛
- شهادة تمنح الحق للشركة في وضع علامة "تاج" للإسمنت الذي من نوع (32.5 A) وذلك في سنة 2004 من طرف المعهد الجزائري للتقييس (IANOR) التابع لوزارة الصناعة؛
- شهادة نظام إدارة الجودة الإيزو رقم 9001 (إصدار سنة 2000) وذلك في سنة 2005 من طرف المنظمة الدولية (AFAQ AFNOR)؛
- شهادة نظام الإدارة البيئية (انظر الملحق رقم 01) الإيزو رقم 14001 (إصدار سنة 2004) وذلك في سنة 2005 من طرف المنظمة الدولية (AFAQ AFNOR)؛
- حصول الشركة على نظامي الجودة والبيئة يطلق عليه تسمية نظام الإدارة الموحد SMI (Système de Management Intègrè)؛
- مراجعة أو تجديد نظام الإدارة المتكامل SMI في سنة 2008 وذلك بسبب مرور ثلاثة سنوات على تبني الشركة لنظامي الجودة والبيئة؛
- تمديد نظام إدارة الجودة على جميع وحدات الشركة وذلك في سنة 2012؛

▪ شهادة نظام إدارة السلامة والصحة المهنية (إصدار سنة 2007) وذلك في سنة 2014 (OHSAS 18001 : 2007) من طرف المنظمة الدولية (AFAQ AFNOR).

بالإضافة إلى تلك الانجازات فالشركة حاليا (2016) تعكف على التحضير لكل من شهادة الايزو رقم 14040، شهادة الايزو رقم 14044 والمتعلقتين بتقييم دورة حياة المنتج، أي دراسة مدى تأثير المنتج على البيئة من بداية استخراج المواد الأولية إلى التصنيع ثم التوزيع ثم الاستهلاك ثم الإتلاف، ومن المتوقع أن تحصل الشركة على هاتين الشهادتين في نهاية سنة 2017.

3. الأسباب التي مكنت الشركة من تنفيذ متطلبات النظام بسهولة

تعتبر شركة اسمنت عين التوتة من بين الشركات الجزائرية الأولى التي قامت بتنفيذ متطلبات نظام الإدارة البيئية وفقا للمواصفات الدولية (الإيزو 14001: 2004) وترجع سهولة وسرعة ذلك إلى الأسباب التالية:

▪ تجربة الشركة من قبل في تطبيق نظام إدارة الجودة وفقا للمواصفات الدولية (الإيزو 9000) الذي يشبه كثيرا نظام إدارة البيئة من حيث المتطلبات (السياسة العامة، التدريب، التوثيق، المتابعة والقياس، عدم المطابقة والإجراءات التصحيحية والوقائية، تدقيق النظام، مراجعة الإدارة).

وفي هذا الصدد تحصلت الشركة على شهادات الإيزو في الجودة وهي كما يلي:

-شهادة الإيزو 1994:9002 في سنة 2000.

-شهادة الإيزو 2000:9001 في سنة 2003.

-شهادة الإيزو 2008:9001 في سنة 2008.

وهذا يدل على التمكن الجيد للشركة في تطبيق نظام إدارة الجودة وفقا للمواصفات الدولية مما ساعدها على تطبيق نظام إدارة البيئة.

▪ الوضعية المالية الجيدة للشركة فكل ما يُنتج من إسمنت يباع وذلك نظرا لاحتياج السوق الجزائرية لهذه المادة منذ عدة سنوات، هذا من جهة ومن جهة أخرى تزايد الطلب على منتوجات الشركة بسبب الجودة التي تتميز بها هذه المنتجات.

ولقد ساعدت الوضعية الجيدة للشركة من الناحية المالية في تنفيذ متطلبات نظام إدارة البيئة ومن ذلك:

-اقتناء الأجهزة المتطورة وغيرها من المعدات.

-إنشاء مصلحة مختصة بشؤون البيئة.

-تحمل نفقات تدريب العمال وتوعيتهم.

4. مزايا تطبيق نظام الادارة البيئية بالشركة

من بين المزايا المترتبة على تطبيق نظام الإدارة البيئية بشركة اسمنت عين التوتة ما يلي:

▪ الحد من ملوثات الشركة التي يعاني منها سكان المناطق المجاورة خاصة سكان بلديات سقانة وتيلاطو ومعافة، وقد أدت هذه الملوثات إلى إصابة هؤلاء السكان بعدة أمراض ومن ذلك معاناة أكثر من 600 شخص من مرض الربو.

▪ التقليل من معاناة عمال الشركة من مختلف ملوثاتها خاصة في ما يتعلق بالأمراض التنفسية.

▪ إرضاء الهيئات الحكومية خاصة البلديات والمديرية الولائية للبيئة، حيث أن هذه الهيئات كانت تضغط على الشركة لكي تحسن من أدائها البيئي.

▪ تحسين سمعة وصورة الشركة أمام متعامليها وأفراد المجتمع.

▪ البحث عن التميز بين شركات الاسمنت الأخرى من خلال جعل قضية البيئة بمثابة عنصر جديد من عناصر التنافس (الجودة، السعر، ...).

▪ المساهمة في الحفاظ على مكونات البيئة من ماء وهواء وتربة والتي كانت تعاني من مختلف ملوثات الشركة لعدة سنوات (حوالي 20 سنة).

▪ الحد من احتجاجات أفراد المجتمع والتي تؤدي في بعض الأحيان إلى توقيف الإنتاج، كما تستخدم قضية البيئة كأداة ضغط في بعض تلك الاحتجاجات للمطالبة بتوفير مناصب شغل في الشركة.

رابعا: النتائج والتوصيات

1. النتائج العملية:

إن سعي الشركة محل الدراسة للحفاظ على البيئة كان موفقاً إلى حدٍ بعيد حيث أن تبنيها لنظام الإدارة البيئية ساهم بشكل كبير في تحقيق تلك الأهداف فقد حقق هذا النظام لهذه الشركة عدة نتائج إيجابية نذكر من بينها ما يلي:

• زيادة إنتاج الشركة من خلال تركيب المصفاتين الجديدتين (ذات الأذرع) فقد قدر حجم النفايات المنبعثة سابقا بحوالي 34000 طن سنويا أي ما يعادل إنتاج 27000 طن من الاسمنت؛

• انخفاض في كمية الماء المستهلك فقد كان معدل استهلاك الشركة للماء يقدر بـ 240000 م3 سنويا ثم أصبح في حوالي 229000 م3سنويا أي توفير 11000 م3 وهو رقم يغطي حوالي 3000 نسمة؛

• احترام القوانين المتعلقة بحماية البيئة ومن ذلك عدم تجاوز النسبة المحددة للتلوث الجوي و المقدرة بـ 50 ملغ في المتر المكعب الواحد من الهواء؛

• المحافظة على مكانة وصورة الشركة في نظر المجتمع؛

• تحسن الوضعية المالية للشركة فلم تعد الشركة تطلب تمويلا من البنوك ومن ذلك أنها اقتنت المصفاتين الجديدتين بقيمة مليار دينار جزائري دون إعانة من أي بنك وتجدر الإشارة إلى الشركة حققت في سنة 2011 رقم أعمال يُقدر بخمسة ملايير دج منها حوالي مليار دج ربح صافي؛

• الزيادة في أجور العمال حيث أصبحت كتلة أجورهم تقدر بحوالي 800 مليون دينار جزائري بالإضافة إلى الأرباح السنوية التي يحصلون عليها كلما زاد الإنتاج والمقدرة ما بين 120 و 130 ألف دينار جزائري للعامل الواحد سنويا بالإضافة إلى امتيازات أخرى؛

• إرضاء العمال من جهة أن تجديد التجهيزات كان مطلبا عماليا من قبل ومن جهة أخرى التخلص من النفايات المنبعثة في الشركة؛

• التخلص من الرسوم الجبائية التي تفرض على الشركات الملوثة للبيئة حيث تقدر بـ 40 مليون سنتيم سنوياً وذلك بعد معاينة ممثلين عن مديرية البيئة لولاية باتنة لملوثات الشركة؛

• المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال حماية البيئة وترشيد استهلاك الموارد من جهة ومن جهة أخرى زيادة أرباح الشركة التي أدت إلى توسعها فقد تم إنشاء وحدة الحصى والرمل في سنة 2009 ببلدية تيلاطو بغلاف مالي يُقدر بحوالي

600 مليون دينار جزائري وبطاقة إنتاج بلغت 600 ألف طن من الرمل و الحصى سنويا مما أدى إلى دعـــم مشـــاريع التنمية بهذه المواد بالإضافة إلى ما تم جلبُهُ من يد عاملة من خلال فتح هذه الوحدة.

2. التوصيات

رغم النجاح الذي حققته شركة اسمنت عين التوتة في مجال حماية البيئة بعد تطبيقها لنظام الإدارة البيئية إلا أننا نـــرى أن هناك بعض الاقتراحات أو التوصيات التي قد تفيد الشركة مستقبلا والتي يمكن ذكرها كما يلي:

- ✓ تشكيل مصلحة (أو فريق) تسند إليها مختلف مهام التنظيف من أجل ضمان تنظيف دائم لأرضية الشركة خاصة فيما يخص الأماكن المخصصة للإنتاج والتي يتراكم فيها يوميا الغبار الناتج عن العملية الإنتاجية؛
- ✓ تفعيل الاهتمام بصحة العاملين من خلال علاج الملوثات التي أدت إلى إصابة العمال بالأمراض؛
- ✓ علاج التلوث الضوضائي من خلال اقتناء واقيات الأذن للعمال الذين يعملون في أماكن مرتفعة الضجيج فلقد أثبتت العديد من الدراسات أن للتلوث الضوضائي نتائج سلبية على إنتاجية العاملين؛
- ✓ اقتناء المزيد من الأجهزة التي تصنف مع التكنولوجيات النظيفة مثل أجهزة الطاقة الشمسية؛
- ✓ تطبيق النظام على فروع الشركة لتعميم فوائده على هذه الفروع خاصة وحدة إنتاج الحصى والرمل؛
- ✓ الاهتمام بمحيط الشركة حيث لاحظنا وجود الغبار على الأشجار و الطرقات المحاذية للشركة وهنـــا نقتـــرح علـــى الشركة وضع برنامج أو مخطط عمل لضمان ديمومة نظافة هذا المحيط.

الملاحق:

الملحق رقم (01): شهادة (الإيزو 14001: 2004)

AFAQ

Certificat
Certificate

N° 2005/25505a

AFAQ AFNOR INTERNATIONAL certifie que le système de management mis en place par :
AFAQ AFNOR INTERNATIONAL certifies that the management system implemented by:

SOCIETE DES CIMENTS DE AIN-TOUTA (SCIMAT)

pour les activités suivantes :
for the following activities:

FABRICATION ET VENTE DE CIMENTS.

PRODUCTION AND SALE OF CEMENTS.

a été évalué et jugé conforme aux exigences requises par :
has been assessed and found to meet the requirements of:

ISO 14001 : 2004

et est déployé sur les sites suivants :
and is developed on the following locations:

Direction Générale : 73 bis, rue Benflis La Verdure BATNA 05000 ALGERIE

Unité de Production : Cimenterie Aïn Touta AÏN TOUTA 05500 ALGERIE

Ce certificat est valable à compter du (année/mois/jour) 2010-10-19 Jusqu'au 2011-12-01
This certificate is valid from (year/month/day) Until

Administrateur d'AFAQ AFNOR INTERNATIONAL
Administrator of AFAQ AFNOR INTERNATIONAL

M. AUGEREAU-LANDAIS

AFAQ AFNOR International, S.A. - R.C. : B199831997
Immeuble LUXOR - Centre Urbain Nord - Avenue Hédi KARRAY - 1082 Tunis - Tunisie

afnor

المصدر: الموقع الإلكتروني للشركة (www.scimat.dz).

قائمة المصادر المراجع

[1] مصطفى يوسف كافي: فلسفة التسويق الأخضر، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص74.

[2] محمد عبد الوهاب الغزاوي: أنظمة إدارة الجودة والبيئة -الإيزو 2000/14000 ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص190.

[3] زايد مراد: الإتجاهات الحديثة في إدارة المنظمات (مدخل تسيير المؤسسات)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص304.

[4] نجم العزاوي وعبد الله حكمت النقار: استراتيجيات ومتطلبات وتطبيقات إدارة البيئة، ط2، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص208.

[5] صلاح محمود الحجار ودواليا عبد الحميد صقر، نظام الإدارة البيئية والتكنولوجية منهجياته-تقنياته-استدامته (ISO/14001)، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2006، ص37.

[6] إلهام يحياوي وآخرون: نحو تحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية من خلال تطبيق نظام الإدارة البيئية، المؤتمر الدولي اقتصاديات البيئة والعولمة، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، من 20-23 أفريل 2009، ص ص 7-9.

[7] عثمان حسن عثمان: دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي: 7-8 أفريل 2008، ص16.

[8] سامية جلال سعد: الإدارة البيئية المتكاملة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005 ، ص91.

[9] عز الدين دعاس: آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010 ، ص 59.

[10] نجوى عبد الصمد وطلال محمد مفضي: الإدارة البيئية للمؤسسات الصناعية كمدخل حديث للتميز التنافسي، المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي: 8،9 مارس 2005، ص ص6،7.

[11] إيثار عبد الهادي آل فيحان وسوزان عبد الغني البياتي: تقويم مستوى تنفيذ متطلبات نظام الإدارة البيئية ISO14001: 2004، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 70، 2008، بغداد، العراق، ص 12.

[12] المرجع نفسه، ص127.

[13] مصطفى يوسف كافي: السياحة البيئية المستدامة (تحدياتها وآفاقها المستقبلية)، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2014، ص18.

[14] نجم العزاوي وعبد الله حكمت النقار، مرجع سبق ذكره، ص ص 202-205.

[15] بن يمينة خيرة ويعقوب محمد: ."التخطيط البيئي –دراسة حالة الجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 20، ، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، جويلية 2012، ص100.

[16] أمين السيد أحمد لطفي: المحاسبة والمراجعة عن التنمية المستدامة، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص186.

[17] قدوج حمزة: أثر الشراكة الاستراتيجية على الأداء الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، السنة الجامعية: 2012/2011، ص98.

[18] أحمد سليمان محمد الجرجري: "تحسين الأداء الاستراتيجي للمنظمة الصناعية في إطار تطبيق استراتيجيات التصنيع البيئي (استراتيجيات التصنيع الأخضر أنموذجا) دراسة تحليلية لآراء عينة من المديرين في الشركة العامة للألبسة الجاهزة في محافظة نينوى"، مجلة دراسات إدارية، المجلد الخامس، العدد التاسع، جامعة البصرة، العراق، 2012، ص226.

[19] حسان بوبعاية: تقييم الأداء الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية باستخدام أسلوب المراجعة الاستراتيجية –دراسة حالة تعاونية الحبوب والخضر الجافة لولاية المسيلة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية: 2008، ص58.

[20] محمد حسين العيساوي وآخرون: الإدارة الاستراتيجية المستدامة مدخل لإدارة المنظمات في الألفية الثالثة، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص685.

[21] المرجع نفسه، ص685.

[22] أمين السيد أحمد لطفي: المراجعة البيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص3،4.

[23] إسماعيل محمد السيد: الإدارة الاستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص28.

[24] وائل محمد صبحي إدريس وطاهر محسن منصور الغالبي: سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي–المنظور الاستراتيجي لبطاقة التقييم المتوازن، الجزء الثاني، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص163.

[25] عيسى حيرش: الإدارة الإستراتيجية الحديثة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2012، ص ص75،76.

[26] أحمد علي صالح ومحمد ذيب المبيضين: ممارسة التمكين الإداري وعلاقته بتجسيد الأهداف الاستراتيجية لوزارة البيئة الأردنية، المؤتمر الدولي اقتصاديات البيئة والعولمة، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، 20-23 أفريل 2009، ص12.

[27] إبراهيم الخلوف الملكاوي: إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص 160،161.

[28] وائل محمد صبحي إدريس وطاهر محسن منصور الغالبي: سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي–أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الجزء الأول، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص246.

[29] صلاح محمود الحجار وداليا عبد الحميد صقر، نظام الإدارة البيئية والتكنولوجية منهجياته-تقنياته-استدامته (ISO 14001)، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2006، ص67.

[30] نوزاد عبد الرحمان الهيتي وحسن إبراهيم المهندي وعيسى جمعة إبراهيم: مقدمة في اقتصاديات البيئة، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص78.

[31] إبراهيم الخلوف الملكاوي: إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص145-148.

[32] محمد هاني محمد وزيد منير عبوي: إدارة وتنظيم وتطوير الأعمال –قياس الأداء المتوازن، ط1، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص260.

[33] نجم عبود نجم: المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص405.

[34] ثامر البكري وأحمد نزار النوري: التسويق الأخضر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص176.

[35] نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص141.

[36] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص62.

[37] زكريا طاحون، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، ط1، شركة ناس للطباعة، القاهرة، مصر، 2005، ص219.